Journal of Arabic Language, and Literature
Volume (1), Issue (1) : 30 Jan 2022
P: 28 - 53

AJSRP
ISSN: 2790-7317

مجلة اللغة العربية وآدابها
المجلد (1)، العدد (1) : 30 يناير 2022 م
ص: 28 - 53

Controversial grammatical Issue related to Arabic particles with multiple meanings: Al-Sa'adi's viewpoints

Mohammed Mouaz Abdul Rahman
College of Humanities – University of Ghana – Ghana

Abstract: The Position of Sheikh Al-Sa'adi from Argumentative Subjects in the Semantic Prepositions. The research explored the contentious grammatical issues in Al-Sa'adi's book entitled: " التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب". It sought to shed some light on the author's point of view on pertinent grammatical matters. It equally dealt with the most outstanding syntax related contentions between the Basran and Kufi grammarians, including later generation scholars such as Ibn Malik, Abu Hayyan, and Ibn Usfur. The study adopted a descriptive analytical approach whereby Al-Sa'adi's viewpoints on crucial grammatical matters were sampled and critically analyzed. The study revealed that Al-Sa'adi had a firm grasp of the key controvertible grammatical issues and that he provided independent scholarly views and suggestions in some instances. On several occasions he agreed with both the classical and contemporary grammarians. Sometimes he would prefer the viewpoints of the Basran grammarians such as the use of (بلى) to affirm a negated utterance and sometimes he would opt for Kufi school such as the view that the nouns succeeding prepositions or adverbial places in grammatical structures are nominatives either as the agents of verbs or subject of a nominal sentence among other others. Sometimes, he opts for the view of a specific grammarian such as his agreement with Akhfash that word (إذ)-which signals suddenness- is a particle. Another example of the latter is his choice of Sibawaihi's view that bounded pronouns that come after (لولا) are rendered genitive by the particle including Ibn Kisan's view that the letters (أ) and (ل) both constitute definite article. Sometimes, he gives a general discussion of the key grammar issues, without taking a stance, for examples the rules pertaining to the use of (ليس) (إنَّ) and (ما) between Hijazis and the Tamimis. In general, Al-Saadi writings require further comprehensive linguistic explorations particularly in the areas of syntax and semantics.

Keywords: Al- Sa'adi, viewpoint, Huruful Ma'aani (Arabic particles), Controversial grammatical Issues.

مسائل خلافيّة في حروف المعاني وموقف الشّيخ السّعدي منها

محمد معاذ بن عبد الرّحمن
كلية العلوم الإنسانية – جامعة غانا – غانا

المستخلص: تناول البحثُ المسائل النحويةَ الخلافية الواردة في كتاب "التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب" للسعدي، وبيان موقفه منها، كما تطرق لأبرز المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفيين، وغيرهم من المتأخرين، كابن مالك وأبي حيان وابن عصفور، وغيرهم. وقد سلكتُ في إعداد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على عرض تلك المسائل، ومناقشتها. ويهدف البحث إلى بيان رأي السعدي وموقفه من تلك الحروف. وقد توصل البحث إلى: أن السعدي كان على علم ودراية بالمسائل الخلافية

اللغوية، وكان له اختيارات في كثير منها، وله توجهات لغوية، وافق فيها كثيرًا من النحويين القدامى والمتأخرين، فأحيانًا يختار المذهب البصري، ويؤيده، ويبني عليه مذهبه، كاختياره مجيء (بلى) لإيجاب الكلام المنفي، وغير ذلك. وأحيانًا يختار مذهب الكوفيين، كاختياره جواز كون الاسم الواقع بعد الجار والمجرور والظرف مرفوعًا به على الفاعلية، أو مرفوعًا على الابتداء، وغير ذلك، وفي بعض الأحيان يختار ما ذهب إليه لغويّ ما، كاختياره مذهب الأخفش في حرفية (إذا) الفجائية، واختياره مذهب سيبويه في كون الضمير المتصل بـ(لولا) مجرورًا بها، واختياره مذهب ابن كيسان في أن الألف واللام بمجموعهما أداة التعريف. وبعض المسائل الخلافية كان الشيخ يذكرها عرضًا من غير أن يذكر رأيه فيها، ولكن بالقراءة الفاحصة يمكن الخروج بما يميل إليه الشيخ من تلك الآراء، كعرضه مسألة إعمال (إنْ) عمل (ليس)، ومسألة (ما) بين الحجازيين والتميميين، وغيرها من المسائل التي تعرض لها من غير إبداء رأي فيها، وبعضها تستوي فيه المذاهب، مثل التي وردت بها قراءات قرآنية. وأخيرًا أوصي بدراسة الجوانب اللغوية والدلالية في مصنفاته، والوقوف على فكره النيّر في الدّرس اللغويّ.

الكلمات المفتاحية: السّعدي، موقف، حروف المعاني، مسائل خلافية.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فيعدّ الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي[1] من المكثرين من التأليف، فقد صنف وألف في كثير من الفنون والعلوم، ولكون علم العربية من أهم العلوم والآلات للعالم الشرعي، فقد عُني الشيخ به، ولم يغفل عنه، فكان الشيخ عالما بالعربية وفنونها، ويدل على ذلك تعليقاته على إحدى منظومات (قواعد الإعراب)، وإبداء رأيه في بعض المسائل اللغوية، مشيرًا إلى الخلافات الواردة فيها.

ولكون الحرف -مع غيره- يؤدي معنى وغرضًا دلاليًّا حسب موقعه في الجملة، فقد وقع اختياري على موضوع: (**مسائل خلافية في حروف المعاني وموقف الشيخ السعدي منها**)؛ إذ إن الشيخ اهتم بهذا الجانب، وأشار إلى خلاف النحاة في ذلك، مع التركيز على بيان الدلالة النحوية واللغوية في بعضها.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية هذا البحث من تعلقه بحروف المعاني وأدواته؛ إذ يتوقف على عليها فهم الكلام العربي؛ إذ تكون الأسماء والأفعال من دون دلالة مفيدة في تراكيبها، ما لم ترتبط فيما بينها بالحروف، فكلّما تغيَّر حرف تغيَّر المعنى، على خلاف بين البصريين والكوفيين، ما أدى إلى القول بنيابة بعضها عن بعض، أو القول بتضمين تلك الأفعال دلالات أفعال أخرى تتعدى بتلك الحروف، ولذلك ألّف في الحروف علماء العربية - قديمًا وحديثًا – مؤلفاتٍ مختلفة ومتنوعة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على موقف الشيخ عبد الرحمن السعدي من القضايا الخلافية المتعلقة بحروف المعاني، وبيان مدى تأثره بإحدى المدارس النحوية أو النحاة المعتبرين في الفن.

مشكلات البحث وأسئلته:

تكمن مشكلة هذا البحث في كون السعدي أحد العلماء المعتبرين في الشريعة والأصول، فماذا دعاه إلى البحث في علوم العربية وبخاصة حروف المعاني؟

وعليه جاء هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما رأي الشيخ في تعلق الفعل ببعض حروف المعاني؟ ما موقفه من الخلاف في حروف المعاني ودلالاتها؟ ما موقفه من اللغات الواردة في بعض حروف المعاني؟ ما موقفه من إعمال بعضها؟

خطة البحث والمنهج المتبع في إعداده:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع.

المقدمة، وفيها أهمية الموضوع، وأهدافه، وخطة البحث، والمنهج المتبع في إعداده.

التمهيد: وفيه ترجمة موجزة للشيخ عبد الرحمن السعدي.

المبحث الأول: مسائل خلافية في حروف الجر، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: زيادة الباء في الفاعل.

المطلب الثاني: رافع الاسم الواقع بعد الجار والمجرور والظرف.

المطلب الثالث: تعلق الكاف التشبيهية بشيء.

المبحث الثاني: مسائل خلافية في حروف النفي والإيجاب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إعمال (إنْ) عمل (ليس).

المطلب الثاني: استعمال (بلى) في النفي والإيجاب.

المطلب الثالث: (ما) بين الحجازية والتميمية.

المبحث الثالث: مسائل خلافية في حروف التعليق وما جرى مجراها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: (لَمّا) بين الاسمية والحرفية.

المطلب الثاني: (إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية.

المطلب الثالث: حكم الضمير المتصل بـ(لو).

المبحث الرابع: مسائل خلافية في حروف متفرقة، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: النصب بـ(حتى).

المطلب الثاني: اللغات في (لعلّ).

المطلب الثالث: مجيء الواو زائدة.

المطلب الرابع: المصطلح في (أل) التعريفية.

المطلب الخامس: مجيء (قد) للتوقع في الماضي.

ثم الخاتمة، وقائمة المصادروالمراجع.

منهج البحث وحدوده:

اعتمدت في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع اعتماد كتاب (التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب) للشيخ عبد الرحمن السعدي في اختيار المسائل الخلافية، مع تأصيل تلك المسائل، وتحليل آراء الفرق والآراء النحوية ومناقشتها مع الترجيح.

الدّراسات السّابقة:

عُني علماء العربية والشريعة ببيان حروف المعاني واستعمالاتها في اللغة والشريعة، فمن العلماء قديمًا من أفردها بالتأليف، مثل: المرادي في كتابه "الجنى الداني"، والزجاجي في كتابه "حروف المعاني"، ومنهم من عقد لها بابًا في مصنّفه، كابن هشام في كتابه "مغني اللبيب"، وغيرهم كثير. أما في العصر الحديث فقد أُلفتْ فيها رسائل علمية، وبحوث صغيرة ومتوسطة، من ذلك:

- حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، د. حسين مطاوع حسين الترقوري، دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة، 1982م.
- معاني حروف المعاني عند ابن هشام والرماني (بحث مقارن)، د. عباس الترجمان، ط1، 1404هـ.
- ميادة محمد الدلقموني، دلالات حروف المعاني (الجر والعطف) وأثرها في التفسير، ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003م.
- بكاري مكامي فقيه، حروف المعاني وتوجيهها في كتاب بلوغ المرام (حروف الجر) دراسة نحوية تحليلية، دكتوراه، جامعة أم درمان، السودان، 2012م.
- نسرين شحدة أحمد المدهون، قراءات حروف المعاني في القرآن الكريم، دراسة نحوية، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014م.
- د. مصطفى البكري الطيب الشيخ الهادي، حروف المعاني وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية (تطبيقًا على واو العطف)، مجلة الشريعة والقانون، العدد (28)، شعبان 1437هـ - أغسطس 2016م.

فالبحوث والكتب التي تناولت حروف المعاني، تعددت مشاربها ومناهجها وتناولها، فمن خلال البحوث السابقة، ندرك أن منها ما تناول هذه الحروف بصفة عامة، ومنها ما خصصّ أبوابه بدراسة القرآن الكريم وأسلوبه، ومنها ما اختص بالحديث النبوي الشريف.

كما وجدنا عددًا منها متعلقة بالمباحث الأصولية والفقهية، ومثلها: "حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، د. محمود عبد النبي سعيد"، الذي قام فيه مؤلفه بتناول حروف المعاني، وعقّب ذلك بإيراد بعض الأحكام والمسائل الفقهية التي تترتب على معاني تلك الحروف أو بعضها، مع تأصيل كل حكم أو قاعدة يتناولها.

أما هذا البحث فهو مخصص لدراسة تلك الحروف من خلال فكر رجل وعالم من علماء الشريعة، والوقوف على موقفه من استعمالاتها، بناء على الخلاف النحوي بين النحاة واللغويين، وبيان ما يراه ويختاره عند إيراده الخلاف في بعض الحروف والأدوات.

المبحث الأول: مسائل خلافية في حروف الجر

المطلب الأول: زيادة الباء في الفاعل:

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي –ر حمه الله – وهو يتكلم عن أحرف الجر التي لا تتعلق بشيء: "**أحدها: الحرف الزائد، كالباء الزائدة في الفاعل، نحو: {وكفى بالله شهيدًا}**[2]، **ونحو: أحسنْ بزيد، عند الجمهور، والأصل: كفى الله شهيدًا، وأحسن زيدٌ بالرفع، فزيدت الباء فيهما**"[3].

الدراسة والمناقشة:

اختلف النحاة في زيادة الباء في الفاعل على قولين:

القول الأول: جواز دخولها في الفاعل، وهو مذهب الجمهور[4]، واستدلوا على ذلك بقوله –تعالى-: {وكفى بالله شهيدًا}، فالباءُ وما عملتْ فيه في موضعِ مرفوع بفعله على حدِّ: ما جاءني من أحد، والمراد: كفى الله، ومنه قول الشاعر[5]:

كَفَى الشيبُ والإسلامُ للمَرْء ناهِيَا

لما حذف الباء، رفع. وقالوا في فاعل (أفعل) التعجب، نحو: أكْرِمْ بزيدٍ، وأحْسِنْ ببَكرٍ، قال الله –تعالى-: {أسْمِعْ بهم وأبصرْ}[6]، فالباء هاهنا زائدةٌ وما بعدها في موضع مرفوع بفعله، ولا ضميرَ في الفعل.

القول الثاني: إن الباء ليست زائدة في هذه الشواهد، وتلك الأمثلة؛ فقد أجاز ابن السراج أن يكون فاعل (كفى) ضميرًا يعود على المصدر المفهوم من (كفى)، كأنه قال: كفى هو؛ أي: الاكتفاء بالله، وكفى اكتفاؤك بالله؛ أي: اكتفاؤك بالله يكفيك؛ فالباء ليست زائدة[7].

وقد ضعف ابن جني هذا الرأي، فقال: "وهذا يضعف عندي؛ لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف وهو الاكتفاء، ومحال حذف الموصول وتبقية صلته، قال: وإنما حسنه عندي قليلاً أنك قد ذكرت (كفى) فدل على الاكتفاء؛ لأنه من لفظه، كما تقول: من كذب كان شرا له، فأضمرته لدلالة الفعل عليه، فهاهنا أضمر اسمًا كاملاً وهو الكذب، وهناك أضمر اسما وبقي صلته التي هي بعضه، فكان بعض الاسم مضمرا وبعضه مظهرًا، فلذلك ضعف عندي، والقول في هذا قول سيبويه من أنه يريد كفى الله، كقولك: وكفى الله المؤمنين القتال"[8].

أما الباء في فاعل (أفعل) التعجب، فمذهب الأخفش أنّ (بزيد) في (أكرم بزيد) مفعول به، وهو المتعجّب منه، فعلى هذا يكون أفعل أمرًا لا خبرًا، فيكون فيه ضمير مرفوع بأنه فاعله يعود إلى المخاطب؛ أي: إنه أمر لكلّ مخاطب بأن يجعل زيدًا كريما؛ أي: بأن يصفه بالكرم[9].

أما الشيخ السعدي فالظاهر أنه أخذ برأي الجمهور في هذه المسألة، وهو جواز زيادة الباء قياسًا في فاعل (كفى)، وفاعل (أفعل) التعجب، وقال: إن الأصل فيهما: كفى الله شهيدًا، وأحسنَ زيدٌ[10].

المطلب الثاني: رافع الاسم الواقع بعد الجار والمجرور والظرف:

قال السعدي عبد الرحمن السعدي – رحمه الله – : "**أجاز الأخفش والكوفيون رفع الجار والمجرور للفاعل ... نحو: في الدار زيد، فـ(زيد) عندهم يجوز أن يكون فاعلاً، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرًا، والجار والمجرور خبره، وأوجب البصريون غير الأخفش ابتدائيته**"[11].

الدراسة والمناقشة:

اختلف النحويون في رافع الاسم الواقع بعد الجار والمجرور والظرف، على قولين:

القول الأول: ذهب الكوفيون والأخفش والمبرد من البصريين إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمُّون الظرف المحلّ، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو.

وقد استدلوا على ذلك بأن الأصل في قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو: حلّ أمَامَكَ زيد، وحلّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل[12].

ومن صور ذلك عندهم أن يعتمد الظرف والمجرور على النفي والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول، فإنهما يعملان عمل فعل الاستقرار، فيرفعان الفاعل المضمر أو الظاهر، تقول: ما عندك مال، وما في الدار زيد، والأصل: ما استقر عندك مال، وما استقر في الدار زيد، فحذف الفعل، وأنيب الظرف والمجرور عنه، وصار العمل لهما، وهذا المذهب هو المختار عند المحققين[13].

وقيل: إنما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك، ويجوز لك أن تجعلهما خبرًا مقدمًا، وما بعدهما مبتدأ مؤخرًا، والأول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه نحو قوله تعالى:

{أفي الله شكٌّ}[14]، فيجوز في (شك) الرفع على الفاعلية، والرفع على الابتداء[15].

القول الثاني: ذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء، وحجتهم في ذلك أن الاسم بعد الظرف والجار يرتفع بالابتداء؛ لأنه قد تعرَّى من العوامل اللفظية، وهو معنى الابتداء، فلو قُدِّرَ ههنا عامل لم يكن إلا الظرف، وهو لا يصلح ههنا أن يكون عاملاً[16].

أما الشيخ عبد الرحمن السعدي، فيظهر أنه مع الكوفيين ومن وافقهم في هذه المسألة؛ إذ رجحه، ونسبه إلى الحذاق من النحويين، فقد قال: "تقول: مررت برجل في الدار أبوه، فلك في (أبوه) وجهان، أحدهما: أن تقدر فاعلاً بالجار والمجرور؛ لنيابته عن (استقر) أو (مستقر) محذوفًا، وهو الراجح عند الحذاق من النحويين، كابن مالك، وحجته في ذلك أن الأصل عدم التقديم والتأخير"[17].

ثم ذكر الوجه الثاني، وهو الذي يقول به البصريون، وذلك بأن تقدره مبتدأ مؤخرا، ويكون الجار والمجرور خبرًا مقدمًا، وهذا واجب عند البصريين، وجائز عند الكوفيين ومن وافقهم من البصريين[18].

وبذلك عُلم موافقة الشيخ للكوفيين في هذه المسألة، وهو الراجح. والله أعلم.

المطلب الثالث: تعلق الكاف التشبيهية بشيء:

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله تعالى – : "**كاف التشبيه نحو قولك: زيد كعمرو، فزعم الأخفش و ابن عصفور أنها لا تتعلق بشيء، وفيه نظر**"[19].

الدراسة والمناقشة:

الكاف حرف على رأي جميع النّحاة، إلا عند أبي جعفر؛ فإنه قال: الأظهر أنها اسم أبدًا؛ لأنّها بمعنى (مثل)، وما هو بمعنى اسم فهو اسم[20]، والجمهور استدلّوا لحرفيتها بأن يقال: لو كانت اسمًا لما استقلّ بها الصلة، لأنَّ الصلة لا تكون إلَّا جملة، فلو جُعلت اسمًا لكانت الصلّة مضافة إلى مدخولها، والمضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة لا يصلح أن يُجعل صلة، وأمّا إذا كانت حرفًا فالحرف يقتضي متعلقًا، والتعلّق في الصلة لا يكون إلا فعلًا، والفعل يقتضي فاعلًا، فيكون الصّلة جملة، هذا هو الصواب[21].

ولكن النحويين اختلفوا في تعلقها بشيء، على قولين:

القول الأول: مذهب الجمهور، وهو أنها تتعلق بالكون المطلق الذي تتعلق سائر الحروف به، إما ظاهرًا وإما مقدرًا، كما هو مقرر في علم العربية، ويستثنى من ذلك الحروف الزوائد؛ فلا تتعلق بشيء، نحو: بحسبك درهمٌ، وهل من أحد قائمٌ؛ لأن الزائد لم يجتلب لمعنى مقصود، ولم يكن محتاجًا إليه في ذلك التركيب الذي هو فيه، فكيف يتصور تعلقه بشيء؟![22]

القول الثاني: مذهب الأخفش وأبي علي الفارسي وابن عصفور، وهو أن الكاف لا تتعلق بشيء، لا ظاهرًا ولا محذوفًا[23].

وقد علل ذلك ابن عصفور فقال: إن الكاف في نحو: جاءني الذي كزيد لا تتعلق بشيء ظاهر؛ إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه ولا بمضمر؛ إذ لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلة، إلا ما يناسب الحرف قال: لا تتعلق بشيء نحو: جاءني الذي في الدار تريد الذي استقر في الدار؛ لأن (في) للوعاء، والاستقرار مناسب للوعاء، ولو قلت: جاءني الذي في الدار تريد: ضحك في الدار، أو أكل في الدار؛ لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام ما يدل على ذلك، فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف إلا ما يناسبها وهو التشبيه، وأنت لو قلت: جاءني الذي أشبه كزيد، لم يجز؛ لأن (أشبه) لا يتعدى بالكاف، بل يتعدى بنفسه، وأيضًا فإن العرب لم تلفظ بالشبه ولا بما تصرف منه مع الكاف في موضع أصلًا، فدل ذلك على أن الكاف لا تتعلق بشيء[24].

إلا أن الجمهور ردّوا هذا المذهب، فقد ضعّفه المرادي[25]، وقال أبو حيان -ردًّا على ابن عصفور فيما

زعم-: "وما ذهب إليه ليس بصحيح، بل العامل في الكاف مضمر في المثال الذي ذكره، فإذا قلت: جاءني الذي كزيد، فالعامل فيه مضمر، وهو الكون المطلق، وهو الذي يقدر مع سائر الحروف إذا وقعت أخبارًا وكانت تامة، نحو: زيد كعمرو، وزيد من بني تميم، وزيد على الفرس، والأمر إليك، والمال لزيد، فجميع هذا وأمثاله العامل فيه مضمر، وهو الكون المحذوف المطلق، فإذا قلت زيد كعمرو فتقديره: زيد كائن كعمرو، وكذلك جاءني الذي كزيد، تقديره: جاءني الذي كان كزيد، فإن كان حرف الجر ناقصًا لم يعمل فيه إلا الكون المقيد، ولا يجوز حذفه إلا إن أتى ضرورة، كما أنه لا يثبت الكون المطلق إلا في قليل من الكلام، لو قلت: زيد عنك، تريد: راض عنك، وزيد فيك، تريد: محب فيك، لم يجز"[26].

أما الشيخ عبد الرحمن السعدي، فاختار مذهب الجمهور، وهو أن تكون الكاف التشبيهية متعلقة بشيء؛ وهو الكون المطلق الذي تتعلق سائر الحروف به، إما ظاهرًا وإما مقدرًا، ولذلك قال بعد ذكر رأي الأخفش وابن عصفور: "وفيه نظر"، وهذا يدل على مخالفته هذين العلمين، واختياره رأي الجمهور. والله أعلم.

المبحث الثاني: مسائل خلافية في حروف النفي والإيجاب

المطلب الأول: إعمال (إنْ) عمل (ليس):

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله – في حديثه عن (إنْ) المخففة: "**وتارة يقال فيها: نافية ... وأهل العالية يعملونها عمل (ليس)، نحو: إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية**"[27].

الدراسة والمناقشة:

اختلف في إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) (إنْ) إذا وليها جملة اسمية مجردة من الاستثناء، في قولين[28]:

القول الأول: منْعُ عملها عمل (ليس)، وهذا قول أكثر البصريين والفراء من الكوفيين.

القول الثاني: جواز عملها عمل (ليس)، وهو قول الكسائي وأكثر الكوفيين وأبي الفتح وأكثر النحاة؛ لوجود معنى النفي.

واختلف النقل عن سيبويه، فهو لم يصرح بالمنع، بل نقله عنه المبرد، يقول: "وتكون في معنى (ما)، تقول عن: إنْ زيدٌ منطلق؛ أي: ما زيد منطلق، وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره؛ وذلك لمذهب بني تميم في (ما)، وغيره يجيز نصب الخبر على تشبيه بـ(ليس)، كما فعل ذلك في (ما)، وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى"[29].

في حين لو رجعنا إلى كلام سيبويه في الكتاب نجد أنه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال؛ وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: "وأما (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) مع (إنّ) الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس"[30].

فالصحيح إذن عند سيبويه والمبرد وغيره هو الإعمال؛ تشبيهًا لها بـ(ما) النافية الحجازية، ولثبوت أدلة نقلية عن العرب في ذلك، من ذلك قراءة سعيد بن جبير: **{إنِ الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم}**[31]، ومنه قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيا عَلَى أَحَدٍ ... إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ[32]

ومن النثر قولهم: إنْ ذلك نافعَك ولا ضارك، وإن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية، إلا أن بعض العلماء اشترط لذلك شروطًا ثلاثة هي[33]:

1- أن يكون كل من الاسم والخبر نكرتين، فلا يصح: إنْ زيد قائمًا، والصواب: إنْ رجل قائما، ورُد ذلك بقراءة ابن جبير السابقة بنصب (العبادَ)، ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة

والمعرفة، فتقول: إنْ رجل قائما، وإنْ زيد القائمَ، وإنْ زيد قائما[34].

2- ألا يتقدم خبره على اسمه، نحو: إن قائما زيد، فلا يصح.

3- ألا يقترن خبره نفي، نحو: إن رجل إلا قائم.

أما الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، فيظهر – والله أعلم – أنه يرى جواز الإعمال؛ فعند حديثه عن (إنْ) المخففة قال: "وأهل العالية يعملونها عمل (ليس)، نحو: إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية"[35]، واستدل على ذلك بالبيت الذي استدل به المجيزون، وهو آخذ برأي سيبويه والمبرد والجمهور من النحاة، وهو الصحيح، وقوله: "أهل العالية" يُشعر بأن الإعمال أولى من الإهمال. والله أعلم.

المطلب الثاني: استعمال (بلى) في النفي والإيجاب:

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله - :**"(بلى) وهو حرف موضوع لإيجاب الكلام المنفي؛ أي: فإثباته، وتختص بالنفي وتفيد إبطاله، مجردًا كان عن استفهام، كقوله تعالى: {زَعَمَ الّذينَ كَفَروا أن لن يُبعَثوا قل بلى وربي لتُبعثُنّ} [36]، أو مقرونًا بالاستفهام الحقيقي، نحو: أليس زيد بقائم؟ فيقال: بلى، أو التوبيخي، بحو: {أمْ يحسبون أنّا لا نسمعُ سرّهم ونجواهم بلى}[37]، أو التقريري، نحو: {ألستُ بربّكم قالوا بلى}[38]؛ أي: أنت ربنا"**[39].

الدراسة والمناقشة:

تُعد (بلى) من الأدوات التي يُوجب بها بعد النفي، فهي ترفع النفي وتبطله، وتوجب نقيض ذلك المنفي المتقدم.

وأمّا بالنظر إلى أصلها فقد اختار كثير من العلماء أن تكون مركبة من (بلْ) والألف المزيدة في آخرها؛ يقول العوتبي: "فإذا زدت على (بلْ) ألفًا مقصورة صارت جوابًا للجحد، وصلُح الوقف عليه"[40]. ويرى السهيلي: أنها تركبت من لفظ (بل) التي للإضراب، ولفظ (لا) للنفي[41].

والقول بأنها مركبة هو مذهب الفراء[42]، وابن فارس[43]، وحكاه ابن هشام[44]، والموزعي[45].

واختار بعض العلماء - كالرضي[46]، وابن هشام[47] - أن تكون بسيطة، وعلى هذا تكون الألف أصلية، فتكون حرفًا برأسها.

وأما معناها فهو الجواب بإثبات نفي قد تقدم قبلها، فهي مخصصة بجواب النفي؛ لأنها نقيضة (لا)، نحو قولك: ما خرج زيد، فتقول: بلى، كأنك قلت: بل خرج. وكذلك إذا دخل الاستفهام على النفي فإنه جارٍ مجرى النفي، كقوله تعالى: **{ألستُ بربّكم قالوا بلى}**، ولو قالوا: نعم لكفروا[48].

وهذا قول النحويين المتقدمين من البصريين، وذهب بعض المتأخرين إلى أنه يجوز أن يقع (نعم) موقع (بلى)، ولكن المخالفين حملوا ذلك على أن (نعم) إذا وقعت بعد نفي قد دخل عليه الاستفهام، كانت بمنزلة (بلى) بعد النفي؛ لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام رُدّ إلى التقرير وصار إيجابًا[49].

ويظهر أن الشيخ عبد الرحمن السعدي يرى هذا الرأي وهذا التفسير؛ فقد أقره في النص السابق، وذكر أدلة قرآنية على ذلك، ولكن ابن هشام استشكل ذلك، فقال: "وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد، ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: (أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى)[50]، وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: (أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا إذن)[51]، وفيه أيضا أنه قال: (أنت الذي لقيتني بمكة؟ فقال له المجيب؟ بلى)[52]، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك، لأنه قليل، فلا يتخرج عليه التنزيل"[53].

فابن هشام في هذا النص يحكم بأن الأصل في (بلى) أن يجاب بها المنفي، ولكن قد يجاب بها عن الكلام الموجب،

ولكن ذلك قليل، ومنه الأحاديث الواردة في النص، فاستعماله في النفي أكثر منه في الإيجاب.

إلا أن الموزعي أجاب عن الإشكال الذي أورده ابن هشام في الأحاديث السابقة فقال: "ولا إشكال في ذلك جميعه، فإنهم إنما أجابوا النبي – صلى الله عليه وسلم - بالإضراب؛ لكونهم نزلهم منزلة النافي، فوبخهم منبهًا ومذكِّرًا لهم، وتقدير الكلام: أما ترضون؟ أما يسرك؟ أما أنت الذي لقيتني؟ وإنما حذف حرف النفي اختصارًا"[54].

وعليه، فإن الشيخ السعدي وافق الجمهور والاستعمال العربي، وهو المعضود بالشواهد والأدلة، فيكون (بلى) لإيجاب الكلام المنفي.

ولكني أرى جوازه في الموجب، كما ورد في النصوص الحديثية، فما ذكره الموزعي ليس حجة؛ لأنه ورد في تتمة الحديث بالنفي، فقال: (أفلم ترضوا أن تكونوا ثلث أهل الجنة، فقالوا: نعم)، فدل ذلك على جواز استعمالها في الإيجاب والنفي. والله أعلم.

المطلب الثالث: (ما) بين الحجازية والتميمية:

يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله تعالى –: "**أن تكون نافية، فتعمل في دخولها على الجمل الاسمية عمَلَ (ليس) في لغة الحجازيين، نحو: {ما هذا بشرًا}(55)**"[56].

الدراسة والمناقشة:

يُعد (ما) أحدَ الحروف النواسخ التي تعمل عمل (ليس)، فترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها. وقد اختلف التميميون والحجازيون في عملها عمل (ليس)، فعند التميميين لا عمل لها على الإطلاق، وتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشروط معتبرة[57]، وقد أقر عملها عمل (ليس) سيبويه[58] والمبرد[59] وابن جني[60].

قال سيبويه: "هذا باب ما أجري مجرى (ليس) بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا. وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس)؛ إذْ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لا) في بعض المواضع"[61]. من شواهد ذلك الآية السابقة، وقوله تعالى: **{ما هنّ أمهاتهم}**[62]. أما شروط ذلك فهي:

1- تأخر الخبر، فإن تقدم ارتفع، نحو: ما زيد قائم. غير أن الفراء يرى جواز نصبه فتقول: ما قائما زيدٌ[63].

2- بقاء نفيه، فإن كان موجبًا بـ(غير) أو بـ(إلاّ) جاز النصب عند الفراء، ووجب عند البصريين، نحو: ما زيدٌ غيرَ عاقل، وما زيد إلا أخوك[64].

3- ألاّ يقع بعد (ما) (إن)، فذكر ابن مالك أنه يبطل العمل بلا خلاف[65]، فتقول: ما إن زيد قائم، فمذهب البصريين في ذلك وجوب الرفع، وجواز النصب عند الكوفيين[66]، وذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه - وتبعه الشلوبين - إلى أنه يجوز إعمال (ما) عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بـ(إلا)[67]، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر[68]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلا مُعَذَّبًا

4- ألّا يؤكَّد (ما) بـ(ما)، فيجب الرفع، نحو: ما ما زيد ذاهب، عند عامة النحويين، وأجاز جماعة من الكوفيين النصب. فتقول: ما زيد قائما عندهم[69].

5- ألا يبدل من خبرها بدل مصحوب بـ(إلا)؛ فإن أبدل بطل عملها، نحو: ما زيد شيء أو بشيء إلا شيءٌ لا يعبأ به[70]، فهنا تستوي اللغتان: لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم كما حكى سيبويه[71].

ويظهر – والله أعلم بالصواب – أن الشيخ لا يعارض اللغة التميمية التي تقول بإهمال (ما)، وإنما أشار إلى الحجازية؛ لأنها فرع عن التميمية، ولذلك لم يذكر النحويون لها شرطًا، وبناءً عليه، نحكم بأن الشيخ السعدي –

رحمه الله تعالى - يجيز اللغة المتفرعة إضافة إلى اللغة الأصل، ولكن بشروطها المذكورة والمفصلة في كتب اللغة والنحو – والله أعلم -، واستدل على ذلك بآية سورة يوسف.

المبحث الثالث: مسائل خلافية في حروف التعليق وما جرى مجراها

المطلب الأول: (لَمَّا) بين الاسمية والحرفية:

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله – في أثناء حديثه عن الكلمات الملازمة للإضافة: "**وكذلك كل جملة وقعت بعد (إذْ) أو (إذا) أو (حيث) أو (لَمَّا) الوجودية عند من قال باسميتها، أو بعد (بينا) أو (بينما)؛ فإنها في موضع خفض بإضافتهن إليها**"[72].

الدراسة والمناقشة:

تأتي (لَمَّا) لثلاثة معان: أولها: أن تكون نافية جازمة، فتقلب المضارع إلى الماضي، والثاني: أن تكون بمعنى (إلا) في قسم، أو بعد نفي دون قسم، وتليها الأسماء والأفعال إلا الماضي، لا يكون بعدها إلا مستقبل المعنى. والثالث: أن تدل على وجوب شيء لوجوب غيره، ولا يلزمها إلا فعل ماض لفظا ومعنى[73].

واختُلف في حقيقة (لَمَّا) بين الاسمية والحرفية على قولين:

القول الأول: إنها حرف، وهو مذهب سيبويه[74] ومن تابعه، وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهما، نحو: لما جاءني أكرمته. وبه قال كثير من النحويين، كابن مالك[75]، والسيوطي[76]، وصححه أبو حيان[77].

القول الثاني: إنها اسم، وهي ظرف زمان بمعنى (حين)[78]، وبه قال ابن السراج[79] وجماعة؛ وأنها بمعنى (إذْ)، وفيه معنى الشرط وهو قول أبي علي الفارسي كما عزاه إليه ابن مالك[80]، وحسّن ابن هشام القول بأن معناها (إذْ)؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة[81].

والراجح القول الأول؛ يقول ابن مالك: "إنّ اسميتها مشكوك فيها، وحرفيتها ظاهرة؛ لأنها دالة على معنى الشرط، فتقتضي فيما مضى وجوب الوجوب، كما تقتضي (لو) امتناعا لامتناع، والحكم بالظاهر راجح"[82].

ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز أن يقال لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم لأنها إذا قدرت طرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في الأمس[83].

ويظهر – والله أعلم – أن الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله – يرى القول بحرفية (لَمَّا)؛ فهو وإن لم يصرح به؛ إلا أن نصه يُشعر بذلك، فقوله: "عند من قال باسميتها" يفهم منه أنه يخالف هذا الرأي، وأن المستقر عنده هو القول بحرفيتها، ويُجلِّي موقفَه في ذلك قوله في موضع آخر: "(لَمَّا)... فتارة يقال فيها حرف وجود لوجود في نحو: لَمّا جاء زيد جاء عمرو، وتختص بالدخول على الماضي على الأصح، وذهب الفارسي إلى أنها ظرف بمعنى (حين)"[84].

فظهر جليًّا موافقته للجمهور في هذه المسألة، مع الإشارة إلى الخلاف بين النحويين في اختصاصه بالماضي المثبت لفظًا ومعنى، أو المضارع المنفي بـ(لَمْ)، وهو الراجح عند الشيخ السعدي - رحمه الله-.

المطلب الثاني: (إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية:

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله - : "**الوجه الثاني لـ(إذا) أن يقال فيها: حرف مفاجأة، فلا تحتاج إلى جواب، وتختص بالدخول على الجملة الاسمية، نحو: {ونزَعَ يده فإذا هي بيضاءُ للناظرين}**[85]. **واختلف في (إذا) الفجائية هل هي حرف أو اسم؟ وهل هو ظرف مكان، أو ظرف زمان؟ أقوال، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: {ثمّ إذا دعاكم دعوةً من الأرض إذا أنتم تخرجون}**[86]"[87].

الدراسة والمناقشة:

اختلف النحاة في (إذا) الفجائية هل هي اسم أو حرف؟

القول الأول: إنها حرف، ونقل ذلك عن الأخفش[88]، والمبرد[89]، واختاره ابن مالك[90]، وترتفع الجملة بعدها على الابتداء والخبر، وهذا مذهب سيبويه، وأجاز الكسائي النصب، ورواه عن العرب، وأنكره سيبويه، وذلك في مناظرة المسألة الزنبورية[91].

القول الثاني: إنها اسم.

- فقال بعضهم: **إنه ظرف زمان**، وهو مذهب سيبويه[92]، والرياشي[93]، والزجاج[94]، وابن خروف[95]، والأستاذ أبي علي[96]، فإذا قلتَ: خرجت فإذا زيد، فالتقدير: خرجتُ فالزمان حضور زيد.

- وقال بعضهم: **إنه ظرف مكان**، وهو مذهب أبي علي الفارسي[97]، وابن جني[98]، فإذا قلتَ: خرجتُ فإذا زيدٌ، فالتقدير: خرجتُ فبحضرتي زيدٌ.

أما الشيخ عبد الرحمن السعدي، فاختار مذهب القائلين بحرفيتها؛ فقد قال: "حرف مفاجأة، فلا تحتاج إلى جواب"، وهذا المذهب هو الذي رجحه ابن مالك، وقد استدل على صحته بثمانية أوجه:

الأول: أنها كلمة تدلّ على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

الثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف ك(لكن) و(حتى) الابتدائية.

الثالث: أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

الرابع: أنها لو كانت ظرفًا لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

الخامس: أنها لو كانت ظرفا لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو: **{وإن تصبْهم سيّئةٌ بما قدمتْ أيديهم إذا هم يَقنُطون}** [99]؛ إذ لا تكون كذلك إلا حرفًا.

السادس: أنها لو كانت ظرفا فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب، نحو: إنْ تقم فحينئذ أقوم، فإنْ لم تقم فعند مقامك أقوم.

السابع: أنها لو كانت ظرفًا لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك: عندي زيد مقيما وهناك بشرٌ جالسا، والاستعمال في نحو: مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك.

الثامن: أنها لو كانت ظرفًا لم تقع بعدها (إنّ) المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو: عندي أنك فاضل، وأمر (إنّ) بعد (إذا) المفاجأة بخلاف ذلك، كقوله[100]:

إذا إنَّه عبد القَفا واللَّهازم

فتعيّن الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية[101].

إلا أن أبا حيان، رجح القول الثاني الذي يقول باسميتها، وردّ على الأوجه التي ذكرها ابن مالك، فقال: "ويقال له: فثبت الاعتراف بثبوت الاسمية وانتفاء الحرفية"[102]؛ بناء على الردود والانتقادات الموجهة لأوجه الصحة عند ابن مالك.

ويقول في توجيه قول سيبويه: "(وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها) هذا هو الأكثر، وهو التوافق في الزمان، والمكان على الخلاف"[103]، فيكون أبو حيان بهذا مختارًا مذهب القائلين بأنها اسم، وأنها أحيانًا تأتي ظرف زمان، وأحيانًا أخرى تأتي ظرف مكان. والله أعلم.

المطلب الثالث: حكم الضمير المتصل بـ(لولا):

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله -: "**الحرف الرابع مما لا يتعلق بشيء، وهو (لولا) الامتناعية إذا وليها ضمير متصل لمتكلم أو مخاطب أو غائب في قول بعضهم: لولا، ولولاك، ولولاه ... فمذهب سيبويه أن (لولا) في ذلك كله لا تتعلق بشيء؛ فإنها بمنزلة (لعل) الجارة في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، وذهب الأخفش إلى أن (لولا) في ذلك غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع المحل على الابتداء، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع...**" [104].

الدراسة والمناقشة:

المشهور أنه إذا ولي (لولا) الامتناعية ضمير أن يكون ضمير رفع منفصلاً؛ لأنه ناب مناب الظاهر، والظاهر مرفوع، فوجب أن يكون ضمير رفع، قال تعالى: **{لولا أنتم لكنا مؤمنين}**[105].

ولكن النحويين اختلفوا فيما إذا ولي (لولا) الضمير المتصل، الموضوع للنصب والجر، كالياء والكاف والهاء، وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: مذهب سيبويه والبصريين أن (لولا) في ذلك، حرف جر عنده، والضمير مجرور بها؛ لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، والنصب في (لولاي) ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسم، إلا ومعها نون الوقاية وجوبًا، أو جوازًا، فيتعين كونها في موضع جر[106].

وإذا كانت (لولا) حرف جر، فهل تتعلق بشيء؟

فقد ذهب أصحاب هذا المذهب إلى عدم تعلق (لولا) الجارة بشيء، فقالوا: فلا يجوز أن يقال: إذا زعمتم أن (لولا) تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لا بد أن تتعلق بفعل فبأي فعل تتعلق؟ لأنا نقول: قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء ،كقولك: (بحسبك زيد)؛ ومعناه: حسبك[107].

وقيل: تتعلق بفعل واجب الإضمار؛ فإذا قلت: لولاي لكان كذا، فالتقدير: لولاي حضرت، فألصقت ما بعدها بالفعل، على معناها من امتناع الشيء، ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب؛ لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها[108].

القول الثاني: مذهب الأخفش والكوفيين، أن (لولا) في ذلك حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المنفصل[109]، كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا.

واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع لأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رَفْعٌ بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم؛ فكذلك ما قام مقامه[110].

القول الثالث: مذهب المبرد، فقد أنكر استعمال (لولاي) وأخواته، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يحتج بكلامه[111]. قال الشلوبين: اتفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرد له هذيان[112].

أما الراجح في المسألة فهو قول الكوفيين، وبناء على ذلك (لولا) ليست حرف جر؛ لأنه لو كانت حرف جر لكان يجب أن تتعلق بفعل أو معنى فعل، وليس لها ههنا ما تتعلق به[113].

ويرد على المبرد بأن إنكاره جواز هذا الأسلوب لا وَجْهَ له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كلام العرب وأشعارهم.

أما موقف الشيخ عبد الرحمن السعدي من هذه المسألة، فيظهر لي – والله أعلم – أن الشيخ يرى مذهب سيبويه الذي يقول بأن (لولا) إذا اتصل بها ضمير متصل لمتكلم أو مخاطب أو غائب، فإنها تكون حرف جر، وأنها لا تتعلق بشيء؛ لأنه تعرّض لهذه المسألة في أثناء حديثه عن الحروف التي لا تتعلق بشيء[114]، واستدل على ذلك بشواهد، من ذلك قول الشاعر[115]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرامِهِ من قُلَّةِ النَّيقِ مُنْهَوِي

ثم أشار إلى الأسلوب الأكثر استعمالاً، وهو قولك: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، بانفصال الضمير في ذلك كله، كما ورد في القرآن الكريم، قال تعالى: **{لولا أنتم لكنا مؤمنين}**، والله علم.

المبحث الرابع: مسائل خلافية في حروف متفرقة

المطلب الأول: النصب بـ(حتى):

يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله – في أثناء حديثه عن أوجه استعمال (حتى): "**وتدخل على الاسم المؤول من (أنْ) مضمرة ومن الفعل المضارع، وهي في ذلك على وجهين: فتكون بمعنى (إلى) نحو: {حتى يرجعَ إلينا موسى}[116]؛ لأن الأصل: حتى أن يرجع**"[117].

الدراسة والمناقشة:

تأتي (حتى) ناصبة للفعل، واختلف النحويون في نصبها على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه[118] والبصريين[119]، وهو أنها حرف جر، ويكون النصب بعدها بإضمار (أن)، ولا يجوز إظهارها؛ لأن (حتى) صارت لطولها بدلاً من اللفظ بـ(أنْ)[120].

القول الثاني: مذهب الكوفيين – منهم الكسائي[121] والفراء[122]- فمذهبهم أنها ناصبة للفعل بنفسها كـ(أَنْ)، وليست جارة، وجوزوا إظهار (أن) بعدها توكيدا، نحو: لأسيرنّ حتى أن أصبح القادسية، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود[123].

وبالعودة إلى نصّ الشيخ السعدي، يظهر لنا جليًّا اعتماده على رأي البصريين في النصب بـ(حتى) بإضمار (أنْ)، وبذلك أوّلَ الآية؛ إذ قال: "لأن الأصل: حتى أن يرجع"، ولكني لا أرى مانعًا من الأخذ برأي الكوفيين، وهو رأي سائغ؛ حتى نبتعد عن التقديرات التي لا ضرورة تدعو إليها. والله أعلم.

المطلب الثاني: اللغات في (لعلّ):

يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله - : "**(لعلّ) في لغة من جرّبها، وهم عُقيل – بالتصغير – ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي لامها الأخيرة الفتح والكسر**"[124].

الدراسة والمناقشة:

العرب تتلاعب بحروف هذا الحرف؛ لكثرته في كلامهم؛ لأن معناه: الطمع[125]، وقد حكى العوتبي في هذا الحرف لغات عديدة، ونَبّه على أنها جميعًا تنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها[126]، وهذه اللغات هي[127]:

- **لعلَّ**: وذكر في إضافتها إلى ياء المتكلم لغتين، هما: (لعلّني)، و(لعلّي).
- **علّ**: وذكر في إضافتها إلى ياء المتكلم لغتين، هما: (علّني)، و(علّي).
- **لعَنَّ**: بقلب اللام نونًا؛ لأن النون أخف من اللام، وهي أقرب إلى حروف المدّ واللين، واللام أبعدُ[128].
- **عنّ**: وهي كسابقتها في قلب لامها نونًا[129].
- **لُغَنَّ**: بضم اللام، وقلب العين غينًا، وقلب اللام نونًا، أو أن أصلها: (لعنّ)، ثم قلبت العين غينًا؛ لأنها تقرب منها في الحلق.
- **لعًا**: بحذف اللام في الأخير، وتنوين العين.
- **رَغَنَّ**: بقلب اللام الأولى راءً، وقلب العين غينًا، وقلب اللام في الأخير نونًا، أو أن أصلها: (لعنّ)، ثم قلبت اللام راءً، والعين غينًا، أو أن أصلها: (لَغَنّ)، ثم قلبت اللام راءً؛ لقرب مخرجيهما.

– **أنّ**: بقلب العين همزةً، ولعل أصلها: (عَنّ)، فقلبت العين همزةً، ومن شواهدها قوله تعالى: **{وما يُشعركمْ أنّها إذا جاءت لا يؤمنون}**[130]؛ أي: لعلها.

– **لَأَنّ**: بقلب العين من (لعنّ) همزةً.

– **لَوَنّ**: يمكن القول بأن أصلها: (لَأَنّ)، ثم قلبت الهمزة واوًا.

هذا كله فيما لو كانت (لعلّ) ناصبة، أما إذا كانت جارة فقد ذكر الشيخ السعدي أن فيها أربع لغات[131]، هي:

– **لعلَّ**: وذلك بإثبات اللامين وفتح حركة الثانية.

– **لعلِّ**: بإثبات اللامين، وكسر حركة الثانية.

– **علَّ**: بحذف اللام الأولى، وثبوت الثانية، مع فتح حركتها.

– **علِّ**: بحذف اللام الأولى، وثبوت الثانية، مع كسر حركتها.

وقد استدل الشيخ على لغة عُقيل في جواز الجر بها بقول الشاعر[132]:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوتَ ثَانِياً ... لَعَلِّ أَبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

وقد أشار ابن مالك إلى هذه اللغات فقال: "والجر بـ(لعلّ) ثابتة الأوّل أو محذوفته، مفتوحة الآخِر أو مكسورته لغة عُقَيْلية"[133]، أما اللغات الأخرى فإنها خاصة بالنصب.

إلا أنه وجد من النحاة من أنكر الجر بها، وبه قال الفارسي الذي تأول البيت على أن الأصل: لعله لأبي المغوار جواب قريب، فحذف موصوف (قريب) وضمير الشأن ولام (لعلّ) الثانية تخفيفا، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة: المال لزيد، ولكن أبا حيان والسيوطي ردّا هذا الإنكار، وإن هذا التأويل تكلف كثير مردود بنقل الأئمة[134].

المطلب الثالث: مجيء الواو زائدة:

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله تعالى - : "**الواو تأتي على ثمانية أوجه ... ولنا واو يكون دخولها كخروجها، وهي الزائدة، نحو: {حتى إذا جاءوها وفتحتْ أبوابها}**"[135][136].

الدراسة والمناقشة:

اختلف النحويون في ثبوت الواو الزائدة في الدرس النحوي، وذلك على قولين:

القول الأول: ذهب الكوفيون[137]، والأخفش[138]، وابن برهان[139] من البصريين، وتبعهم ابن مالك[140]، إلى أن الواو قد تكون زائدة. وأنشد الكوفيون على ذلك، قول الشاعر[141]:

حَتَّى إذا قَمِلت بُطُونكمُ ... ورأيتُمُ أبناءكم شَبُّوا

وقَلبتُم ظَهْرَ المِجَنّ لنا ... إنّ اللَّئِيم العاجزُ الْخَبُّ

أراد: قلبتم وزاد الواو. وجعل ابن مالك منه قولَ أبي كبير[142]:

فَإِذا وَذَلِكَ لَيس إِلَّا حِينَه... وَإِذا مضى شَيْء كَأَن لم يفعل

وقد حملوا الواو في بعض الآيات القرآنية على الزيادة والإقحام، منها قوله تعالى: **{حتى إذا جاءوها وفُتحتْ أبوابُها}**[143]، وقوله: **{فلمّا أسلمَا وتلّه للجبين. وناديناه}**[144] ، قيل: واو (وتله) و(وفتحت) زائدة.

القول الثاني: وهو مذهب جمهور البصريين، فقد قالوا: إن الواو لا تزاد؛ لأن الواو في الأصل حرف وُضِعَ لمعنى؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجْزَى على أصله، وقد أمكن ههنا، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يُحْمَل فيه على أصله، ولذلك تأولوا الواوات في هذه الآيات وفي البيتين السابقين، على حذف الجواب[145].

وقد وجه أبو البركات هذه الشواهد على أن الواو فيها عاطفة، وليست زائدة، والتقدير في البيت الأول: حتى إذا قملت بطونكم، ورأيتم أبناءكم شبوا، وقلبتم ظهر المجن لنا، بان غدركم ولُؤْمُكم، وإنما حذف الجواب في هذه المواضع للعلم به؛ توخّيًا للإيجاز والاختصار[146].

يقول أبو سعيد السيرافي في الرد على الفراء في هذه المسألة، "وليست له في هذا حجة؛ لأنه موافق للبصريين في حذف الجواب في المواضع التي ذكرناها، وذكروها في كتاب (المعاني) أن الحذف كثير في القرآن وكلام العرب، وإذا كان كذلك جاز أن يكون ما فيه الواو وقد انحذف جوابه"[147].

ومن الدراسة السابقة، وبالنظر في نص الشيخ السعدي، نجد أن الشيخ مع القائلين بزيادة الواو، وجعلها من أنواع الواوات في العربية، واستدل على ذلك بقوله تعالى: **{حتى إذا جاءوها وفتحتْ أبوابها}** ، ونص على أن الواو في الآية زائدة؛ لأن دخولها كخروجها.

لكن، يظهر لي – والله أعلم – أن الراجح هو مذهب البصريين الذي يقول بعدم مجيء الواو مزيدة في الكلام العربي، وفي الآية التي استدل بها الشيخ؛ لأن الحروف وضعت للمعاني، فذكرها بدون معناها يقتضي مخالفة الوضع، ويورث اللبس، وأيضًا فإن الحروف وضعت للاختصار نائبة عن الجمل كالهمزة فإنها نائبة عن أستفهم، وزيادتها ينقض هذا المعنى.

وعلى ذلك، فالواو فيها عاطفة على محذوف مقدر يتم به الكلام تقديره: عرفنا صبره وانقياده **{وناديناه أن يا إبراهيم}** ، وكذلك قيل في قوله: **{وفُتحتْ أبوابها}** تقديره: عرفوا صحة ما وعدوا به **{وفُتحتْ أبوابها}** والأقوى أن تكون الواو حالية[148].

المطلب الرابع: المصطلح في (أل) التعريفية:

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله -: "**ولا يحسن أن يعبر عن الكلمة بحروف هجائها؛ فلا يقول: الميم والنون اسم استفهام، ولذلك كان قولهم: (أل) في أداة التعريف أقيسَ من قولهم: الألف واللام"(149).**

الدراسة والمناقشة:

ذكر النحاة في (أل) التعريفية مذهبين:

الأول: مذهب جمهور النحاة من البصريين والكوفيين أن أداة التعريف اللام فقط، وأن الألف همزة وصل توصلت بها إلى النطق بالحرف الساكن[150]؛ لأن الابتداء بالساكن ممتنع في الفطرة، كما أن الوقف على متحرك ممتنع[151]، ودليلهم أنها تحذف عند الوصل, فتقول: مررت بالرجل[152].

وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه عند المحققين من النحاة، يقول أبو الحجاج يوسف بن معزوز: "إنما هي في مذهب الخليل وسيبويه ألف وصل, ولكنه فهم كلام سيبويه هو وغيره من النحويين فهم سوء؛ لأن في ظاهره إشكالاً ففهموه فهم السوء"[153]، وهذا في الرد على القائلين بأن مذهب الخليل هو مذهب ابن كيسان، أو غيره.

والثاني: مذهب ابن كيسان[154]: أنها الألف واللام معًا، وأن الهمزة فيها همزة قطع، واحتج بأدلة، منها[155]:

1- فتح همزته، ولو كانت وصلاً لم تفتح.

2- أن العرب يقفون عليها, تقول: أَلِي, ثم تتذكر فتقول: الرجل ولا تقف على حرف.

والذي يظهر لي – والله أعلم بالصواب – أن الشيخ السعدي يرى مذهب ابن كيسان، وأن الألف واللام بمجموعهما هما أداة التعريف، ولذا قال: "ولذا كان قولهم: (أل) في أداة التعريف أقيس من قولهم: الألف واللام".

المطلب الخامس: مجيء (قد) للتوقع في الماضي:

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله – وهو يذكر معاني (قد): "**وأن تكون للتوقع، فتدخل عليهما أيضًا، تقول: قد يخرج زيد، فدل على أن الخروج منتظر متوقع، وتقول في الماضي: قد خرج زيد، لمن يتوقع خروجه، وفي التنزيل: {قد سمع الله قولَ التي تجادلُك في زوجها}[156]؛ لأنها كانت تتوقع سماع شكواها، وزعم بعضهم أنها لا تكون للتوقع في الماضي**"[157].

الدراسة والمناقشة:

تأتي (قد) بمعنى التوقع، فاتفق النحويون على مجيئها للتوقع في المضارع، كقولك: قد يقدم الغائب، فتدل على أن قدوم الغائب منتظر، ولكنهم اختلفوا في مجيئها لتوقع في الماضي على قولين:

القول الأول: قول أكثر النحاة، فقد أثبتوا مجيئها للتوقع في الماضي، فالتوقع مع الماضي أنها تدل على أنه كان منتظرا قبل وقوعه؛ لأنَّه متوقع بعد وقوع الفعل، فلزوم اجتماع المتنافيين مرفوع بالحمل على اختلاف الزَّمانين، تقول: قد ركب الأمير، لِقَوْم ينتظرون هذا الخبر[158].

القول الثاني: قول بعض النحاة ومنهم ابن هشام الأنصاري[159]، فقد ذهبوا إلى أنه لا تكون (قد) للتوقع مع الماضي؛ لأنَّ التوقُّع انتظار الوقوع والحال أنّ الماضي قد وقع، فإنّ جواز دخولها يلزم الجمع بين المتنافيين[160].

أما الشيخ عبد الرحمن السعدي، فيظهر أنه مع قول الجمهور الذي يقول بمجيء (قد) للتوقع مع الماضي، وعلى ذلك وجّه آية المجادلة، فقال: "لأنها كانت تتوقع سماع شكواها".

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث ظهر جليًّا أن الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعديّ، كان على علم ودراية بالمسائل الخلافية اللغوية، وكان له اختيارات في كثير منها، وله توجيهات لغوية، وافق فيها كثيرا من النحويين القدامى والمتأخرين، فمن اختياراته:

1. اختياره مذهب جمهور النحاة من البصريين في استعمال (بلى) لإيجاب الكلام المنفي، واختياره مذهبهم في جواز دخول الباء على الفاعل، خلافًا لابن السراج، وكاختياره نصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة بعد (حتى)، وغير ذلك.
2. كما ظهر من الدراسة أن الشيخ اختار مذهب الكوفيين في بعض المسائل، من ذلك اختياره جواز كون الاسم الواقع بعد الجار والمجرور والظرف مرفوعًا به على الفاعلية، أو مرفوعًا على الابتداء، واختار أيضًا جواز مجيء الواو مزيدة.
3. كما نلحظ أيضًا اختياره مذاهب انفرد بها بعض النحاة، من ذلك اختياره مذهب الأخفش في حرفية (إذا) الفجائية، تاركًا الرأي المشهور عند الجمهور، كما اختار مذهب سيبويه في كون الضمير المتصل بـ(لولا) مجرورًا بها، واختياره مذهب ابن كيسان في أن تكون الألف واللام بمجموعهما أداة التعريف.
4. بعض المسائل الخلافية كان الشيخ يذكرها عرضًا من غير أن يذكر رأيه فيها، ولكن بالقراءة الفاحصة يمكن الخروج بما يميل إليه الشيخ من تلك الآراء، كعرضه مسألة إعمال (إنْ) عمل (ليس)، ومسألة (ما)

بين الحجازيين والتميميين، وغيرها من المسائل التي كان يتعرض لها من غير إبداء رأي فيها، وبعضها تستوي فيه المذاهب، مثل المسائل التي وردت بها قراءات قرآنية؛ لأنها من الأصول النحوية التي اعتمد عليها في دراسة المسائل، وبناءً عليه، لا يردّ ما وردت به قراءة قرآنية.

وأخيرًا أقول: إن الشيخ السعديّ ظهرت مواقفه في كثير من هذه المسائل، وأوصي بدراسة الجوانب اللغوية والدلالية في مصنفاته، والوقوف على فكره النيّر في الدرس اللغويّ.

والحمد لله أولاً وآخرًا.

الهوامش:

(1) هو الشيخ العلامة أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر آل سعدي، التميمي النّجديّ. وُلد في بلدة عُنيزة، بمنطقة القصيم (1307/1/12هـ). ونشأ – رحمه الله تعالى – يتيم الأبوين، فقد توفيت والدته في الرابعة من عمره، ثم توفي والده وهو في السابعة من عمره. ولكنه نشأ نشأة حسنة، فجدّ واجتهد، حتى نال الحظ الوافر من كل فنّ، فجلس للتدريس وهو في الثالثة والعشرين، فكان يتعلم ويعلم حينها، ويقضي جميع أوقاته في ذلك، وانتهت إليه المعرفة التامة ورئاسة العلم في القصيم، فأقبل أهل ناحية القصيم على القراءة عليه، وتلقي العلوم والمعارف عنه. وكان الشيخ سلفيّ العقيدة على مذهب أهل السنة والجماعة، وحنبليّ المذهب، غير متعصب له إذا ظهر له الحق على خلافه، تتلمذ على علماء أجلاء، منهم: الشيخ إبراهيم بن حمد بن جاسر، والشيخ محمد بن عبد الكريم الشبل، والشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي وغيرهم، كما تتلمذ عليه جماعة من فطاحل العلماء، منهم: الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام وغيرهما، وكان ذا معرفة تامة بالفقه وأصوله، والعربية وفنونها، والقرآن وعلومه، واشتغل بالعلم وتعليمه إلى أن توفاه الله ليلة الخميس الثالث والعشرين – وقيل الثاني والعشرين – من جمادى الآخرة سنة ست وسبعين وثلاثمائة وألف للهجرة (1376/6/23هـ)، فرحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته. ينظر: الأعلام، الزركلي الدمشقي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، دار العلم للملايين، (د. م)، 2002م، (340/3)، والتنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة، عبد الرحمن ناصر السعدي دار طيبة – الرياض، 1414هـ (ص: 48)، ومشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله بن عبد اللطيف دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، 1392هـ / 1972م (ص: 255–257، 260).

(2) سورة النساء، الآية (79).

(3) التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، نشر الشيخ محمد بن سليمان آل بسام، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 1432هـ – 2011م (ص:157).

(4) ينظر: الكتاب، سيبويه، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، (38/1)، والأصول في النحو، ابن السراج، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت (د. ت) (260/2)، وشرح المفصل، ابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422 هـ – 2001م، (78/5)، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م (1700/4).

(5) البيت من الطويل، لسحيم في شرح المفصل، ابن يعيش (119/2)، ولسان العرب، ابن منظور الإفريقي،

دار صادر – بيروت، 1414هـ (كفي) (226/15).

(6) سورة مريم، الآية (38).

(7) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، (260/2)، والارتشاف، أبو حيان، (1700/4).

(8) ينظر قول ابن جني في لسان العرب، ابن منظور، (كفي) (227/15).

(9) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، إسماعيل بن علي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 2000م، (51/2).

(10) ينظر: التعليق، السعدي (ص:157).

(11) ينظر: المصدر السابق (ص:161).

(12) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، (د. م)، 2003م، (44/1).

(13) ينظر: المصدر نفسه، وشرح قطر الندى ابن هشام الأنصاري، (د. ن)، القاهرة، 1383هـ (ص:525).

(14) سورة إبراهيم، الآية (10).

(15) ينظر: شرح قطر الندى، ابن هشام (ص:525).

(16) ينظر: الإنصاف، الأنباري (45/1).

(17) التعليق وكشف النقاب، السعدي (ص:160– 161).

(18) ينظر: نفسه.

(19) المصدر السابق (ص:158).

(20) ينظر: الارتشاف، أبو حيان (1710/4).

(21) ينظر: شرح قواعد الإعراب، محمد بن مصطفى شيخ زاده دار الفكر المعاصرة، (د. م)، (د. ت)، (ص:70).

(22) ينظر: الارتشاف، أبو حيان (1710/4)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، دار القلم، دمشق، وكنوز إشبيليا، (د. ت)، (254/11)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 1428هـ، (2874/6).

(23) ينظر: المصادر نفسها، والجنى الداني في حروف المعاني، عليّ المرادي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413 هـ – 1992م، (ص: 86).

(24) ينظر: شرح الجمل، ابن عصفور (483/1)، (د. ن)، (د. م)، 1402هـ، والتذييل، أبو حيان، (254/11)، وتمهيد القواعد، ناظر الجيش، (2784/6 – 2785).

(25) ينظر: الجنى الداني، المرادي (ص: 86).

(26) التذييل، أبو حيان (254/11).

(27) التعليق، السعدي (ص: 169).

(28) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د. ت)، (453/1).

(29) المقتضب، أبو العباس المبرد، عالم الكتب. – بيروت، (د. ت)، (362/2).

(30) الكتاب، سيبويه (221/4).

(31) ينظر: المحتسب، ابن جني، وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د. م)، 1420هـ–1999م، (270/1).

(32) البيت من المنسرح، ومع كثرة دورانه في كتب النحو غير منسوب لقائل.

(33) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، دار التراث – القاهرة، 1400 هـ – 1980م، (276/1).

(34) ينظر: المصدر السابق (319/1).

(35) ينظر: التعليق، السعدي، (ص: 169).

(36) سورة التغابن، الآية (7).

(37) سورة الزخرف، الآية (80).

(38) سورة الأعراف، الآية (172).

(39) التعليق السعدي، (ص: 163).

(40) الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم العوتبي، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، 1420هـ – 1999م، (2/ 212).

(41) ينظر: أمالي السهيلي، السهيلي عبد الرحمن الأندلسي، مطبعة السعادة– القاهرة، 1997م، (ص: 44 – 45).

(42) ينظر: معاني القرآن، الفراء، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، (د. ت)، (53/1).

(43) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، أحمد، (د. ن)، (د. م)، 1418هـ–1997م، (ص: 103).

(44) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب الأنصاري، ابن هشام، دار الفكر – دمشق، 1985م، (131/1).

(45) ينظر: مصابيح المغاني في حروف المعاني، محمد بن علي الموزعي، دار المنار، مصر، 1414هـ – 1993م، (ص: 214). والموزعي هو: محمد بن علي بن عبد الله الموزعي، ولد بقرية موزع، ونسب إليها، من كتبه: جامع الفقه، الاستعداد لرتبة الاجتهاد، مصابيح المغاني في حروف المعاني، وغيرها. قيل: إنه توفي في سنة 825هـ. ينظر: قسم الدراسة في كتاب الموزعي، (ص: 11 – 19).

(46) ينظر: شرح الرضي على الكافية، الرضي، نجم الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1975م (428/4).

(47) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، (ص: 153).

(48) ينظر: مصابيح المغاني، الموزعي، (ص: 214 – 215).

(49) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، (56/5).

(50) صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل، دار طوق النجاة، (د. م)، 1422هـ، ح(6642)، (131/8).

(51) صحيح مسلم، النيسابوري، مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت. (د. ت)، ح (1623)، (1243/3).

(52) صحيح مسلم النيسابوري، مسلم بن الحجاج، ح (832)، (569/1).

(53) مغني اللبيب، ابن هشام، (ص: 154).

(54) مصابيح المغاني، الموزعي، (ص: 216).

(55) سورة يوسف، الآية (31).

(56) التعليق، السعدي، (ص: 176).

(57) ينظر: الارتشاف، أبو حيان، (1197/3 – 1201)، ومصابيح المغاني، الموزعي، (ص: 478).

(58) ينظر: الكتاب، سيبويه، (57/1).

(59) ينظر: المقتضب، المبرد، (188/4).

(60) ينظر: الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د. ت)، (168/1).

(61) الكتاب، سيبويه، (57/1).

(62) سورة المجادلة، الآية (2).

(63) ينظر رأي الفراء في الارتشاف (1198/3).

(64) ينظر: الارتشاف، أبو حيان، (1198/3).

(65) ينظر: شرح الألفية، ابن عقيل، (303/1).

(66) ينظر: الارتشاف، أبو حيان، (1200/3).

(67) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (373/1).

(68) ينظر: البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (374/1)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن مالك، دار الكتب العلمية، (د. م)، 1420هـ – 2000م، (ص: 104)، والتذييل، أبو حيان، (273/4)، ومنع بعضهم الاحتجاج به؛ للجهل بالقائل.

(69) ينظر: الارتشاف، أبو حيان، (1200/3).

(70) ينظر: نفسه، وابن عقيل، شرح الألفية (306/1).

(71) ينظر: الكتاب، سيبويه (316/2).

(72) التعليق، السعدي، (ص: 151).

(73) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (101/4 – 102).

(74) ينظر: الكتاب، سيبويه، (234/4).

(75) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (102/4).

(76) ينظر: الهمع، السيوطي، (222/2).

(77) ينظر: الارتشاف، أبو حيان، (1897/4).

(78) ينظر: نفسه.

(79) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، (157/2).

(80) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (102/4).

(81) ينظر: مغني اللبيب ابن هشام، (ص: 369).
(82) شرح التسهيل، ابن مالك، (102/4).
(83) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، (ص: 369).
(84) التعليق، السعدي، (ص: 165).
(85) سورة الأعراف، الآية (108).
(86) سورة الروم، الآية (25).
(87) التعليق السعدي، (ص: 164).
(88) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (214/2)، والارتشاف، وأبو حيان، (1413/3).
(89) ينظر: المقتضب، المبرد، (56/2).
(90) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (214/2).
(91) ينظر: مصابيح المغاني، الموزعي، (ص: 86 – 87).
(92) ينظر: الكتاب، سيبويه، (232/4).
(93) ينظر: الارتشاف، أبو حيان، (1412/3)، والجنى الداني، المرادي، (ص: 374).
(94) ينظر: الارتشاف، أبو حيان، (1412/3)، ومصابيح المغاني الموزعي، (ص: 86).
(95) ينظر رأيه في الارتشاف، لأبي حيان (1412/3).
(96) ينظر رأيه في المصدر نفسه.
(97) ينظر: المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، المدني، (د. م)، 1403هـ – 1982م، (ص: 86).
(98) ينظر: الارتشاف، أبو حيان، (1412/3).
(99) سورة الروم، الآية (36).
(100) البيت من الطويل، صدره: "**كُنتُ أُرَى زيدا كما قيل سيدًا**"، وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه (144/3).
(101) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (214/2).
(102) ينظر: التذييل، أبو حيان، (330/7).
(103) ينظر: الارتشاف، أبو حيان، (1413/3).
(104) التعليق، السعدي، (ص: 185 – 186).
(105) سورة سبأ، الآية (31).
(106) ينظر: الكتاب، سيبويه، (373/2)، والإنصاف، الأنباري، (564/2)، والجنى الداني، المرادي، (ص: 603).
(107) ينظر: الإنصاف، الأنباري، (565/2)، والجنى الداني، المرادي، (ص: 603).
(108) ينظر: الجنى الداني، المرادي، (ص: 604).
(109) ينظر: الإنصاف، الأنباري، (564/2)، والجنى الداني، المرادي، (ص: 604).
(110) ينظر: الجنى الداني، المرادي، (ص: 604).
(111) ينظر: المقتضب، المبرد (73/3).
(112) ينظر قول الشلوبين في الجنى الداني، للمرادي (ص: 605).

(113) ينظر: الإنصاف، الأنباري، (566/2).

(114) ينظر: التعليق، السعدي، (ص: 158 – 159).

(115) البيت ليزيد بن الحكم في الكتاب لسيبويه (374/2)، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، دار الكتب العلمية – بيروت، 1421هـ – 2000م، (451/4، 415/7)، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2008م، (135/3)، وتاج العروس، الزبيدي، دار الهداية، (د. م)، (د. ت)، (جرم)، (388/31).

(116) سورة طه، الآية (91).

(117) التعليق، السعدي، (ص: 161).

(118) ينظر: الكتاب، سيبويه، (17/3 – 18).

(119) ينظر: الارتشاف، أبو حيان، (1661/4).

(120) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (24/4).

(121) ينظر: نفسه.

(122) ينظر: معاني القرآن الفراء، (137/1).

(123) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (24/4)، والارتشاف، أبو حيان، (1662/4).

(124) التعليق، السعدي، (ص: 158).

(125) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، (572/4).

(126) ينظر: الإبانة، العوتبي، (195/4).

(127) ينظر: المصدر السابق (195/4 – 197).

(128) ينظر: المصدر السابق (573/4).

(129) المصدر السابق (197/4).

(130) سورة الأنعام، الآية (109).

(131) ينظر: التعليق، السعدي، (ص: 158).

(132) البيت من الطويل لكعب بن سعد الغنوي، في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1431هـ – 2010م (1198/3).

(133) شرح التسهيل، ابن مالك، (39/2).

(134) ينظر: التذييل، أبو حيان، (312/11)، والهمع، السيوطي، (457/2).

(135) سورة الزمر، الآية (73).

(136) التعليق، السعدي، (ص: 174).

(137) ينظر: الإنصاف، الأنباري، (374/2)، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، (1258/3).

(138) ينظر: المصدران نفسهما، والجنى الداني، المرادي (ص: 164).

(139) ينظر: الإنصاف، الأنباري، (374/2).

(140) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (1256/3).

(141) البيت من الكامل، للأسود بن يعفر في ديوانه (ص: 19)، وتمهيد القواعد، ناظر الجيش،

(3438/7)، وتاج العروس، الزبيدي، (قمل) (283/30)، وبلا نسبة في معاني القرآن، الفراء، (107/1)، والإبانة، العوتبي، (473/4)، شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (311/3).

(142) البيت من الكامل، لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين، محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1385هـ – 1965م، (100/2)، وتهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 2001م، (484/15)، والجنى الداني، المرادي، (ص: 54)، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، دار البشير – عمان، 1410هـ 1990م، (ص: 54).

(143) سورة الزمر، الآية (73).

(144) سورة الصافات، الآيتان (103 – 104).

(145) ينظر: الكامل، المبرد، (81/2)، والإنصاف، الأنباري، (374/2، 376).

(146) ينظر: الإنصاف، الأنباري، (374/2).

(147) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (311/3).

(148) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، العلائي، (ص: 147).

(149) التعليق، السعدي، (ص: 182).

(150) ينظر: الارتشاف، أبو حيان، (985/2).

(151) ينظر: اللامات، الزجاجي، دار الفكر – دمشق، 1405هـ – 1985م، (ص: 41).

(152) ينظر: التذييل، أبو حيان (222/3).

(153) المصدر السابق (221/3).

(154) المصدر السابق التذييل (218/3)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، السليلي، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، 1986م، (256/1).

(155) ينظر: التذييل، أبو حيان (222/3).

(156) سورة المجادلة، الآية (1).

(157) التعليق، السعدي، (ص: 173).

(158) ينظر: مصابيح المغاني، الموزعي، (ص: 322 – 323)، وتاج العروس، الزبيدي، (قدد)، (20/9)، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد الأزهري، الرسالة – بيروت، 1415هـ – 1996م، (ص: 136)، والشيخ زاده، شرح قواعد الإعراب (ص: 144).

(159) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، (ص: 228).

(160) ينظر: مصابيح المغاني (ص: 322 – 323)، الموزعي، وتاج العروس، الزبيدي، (قدد)، (20/9)، وموصل الطلاب، الأزهري، (ص: 136)، وشرح قواعد الإعراب، الشيخ زاده، (ص: 144).

قائمة المصادر والمراجع:

1- الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2001م.

2- الأزهري، الشيخ خالد، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط1، بيروت، الرسالة، 1415هـ - 1996م.
3- الإستراباذي، نجم الدين الرضي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون، (د. ط)، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، 1975م.
4- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، (د. م)، المكتبة العصرية، 2003م.
5- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، (د. م)، دار طوق النجاة، 1422هـ
6- بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، (د. م)، دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000م.
7- ابن جني، الخصائص، ط4، (د. م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. ت).
8- ابن جني، المحتسب، (د. ط)، (د. م)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ- 1999م.
9- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط1 القاهرة، مكتبة الخانجي، 1998م.
10- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، (د. ط)، دمشق، دار القلم، وكنوز إشبيليا، (د. ت).
11- الزبيدي، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (د. ط)، (د. م)، دار الهداية، (د. ت).
12- الزجاجي، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، ط2، دمشق، دار الفكر، 1405هـ - 1985م.
13- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، (ت: 1396هـ)، ط5، دار العلم للملايين، (د. م) 2002 م.
14- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د. ط)، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، (د. ت).
15- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب، ط1، الرياض، دار الميمان للنشر والتوزيع، 1432هـ - 2011م.
16- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة، ط1، دار طيبة – الرياض، 1414هـ
17- السليلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، (د. ط)، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، 1986م.
18- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1998م.
19- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ - 2000م.
20- السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، 2008م.
21- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د. ط)، مصر، المكتبة

التوفيقية، (د. ت).
22- الشنقيطي، محمد محمود، ديوان الهذليين، (د. ط)، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1385هـ - 1965م.
23- شيخ زاده، محمد بن مصطفى، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة، (د. ط)، (د. م)، دار الفكر المعاصرة، (د. ت).
24- عبد الرحمن الأندلسي، أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، (د. ط)، القاهرة، مطبعة السعادة- ، 1997م.
25- عبد الرحمن بن عبد اللطيف، مشاهير علماء نجد وغيرهم، ط1، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، 1392هـ / 1972م.
26- ابن عصفور، شرح الجمل، تحقيق: د. صاحب أبو جناح الموصل، ط1، (د. م)، (د. ن)، 1402هـ
27- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة، دار التراث، 1400 هـ - 1980م.
28- العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط1، عمان، دار البشير، 1410هـ 1990م.
29- ابن علي، إسماعيل، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، (د. ط)، بيروت – لبنان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2000م.
30- أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، تحقيق: محمد الشاطر - طبعة المدني، ط1، (د. م)، 1403هـ - 1982م.
31- العوتبي، سلمة بن مسلم، الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرين، مسقط - سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1420هـ - 1999م.
32- العيني، بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرِين، ط1، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1431هـ - 2010م.
33- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد، تحقيق: محمد علي بيضون، ط1، (د. م)، (د. ن)، 1418هـ-1997م.
34- الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط 1، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، (د. ت).
35- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط1، (د. م)، هجر للطباعة والنشر، 1410هـ - 1990م.
36- المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (د. ط)، بيروت، عالم الكتب، (د. ت).
37- المرادي، عليّ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، 1413 هـ - 1992م.
38- ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر، 1414هـ
39- الموزعي، محمد بن علي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق: د. عايض بن نافع العمري، ط1،

مصر، دار المنار، 1414هـ - 1993م.
40- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، (د. ط)، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، 1428هـ.
41- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د. ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي. (د. ت).
42- ابن هشام، شرح قطر الندى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة، (د. ن)، 1383هـ.
43- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دمشق، دار الفكر، 1985م.
44- ابن يعيش، شرح المفصل، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، 1422 هـ - 2001م.